



# التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021-2022 وزارة العمل

سنة الإصدار 2023

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل (50.2) مليون شيكل، من أصل (16,197.6) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (0.31%) من إجمالي النفقات.<sup>1</sup>

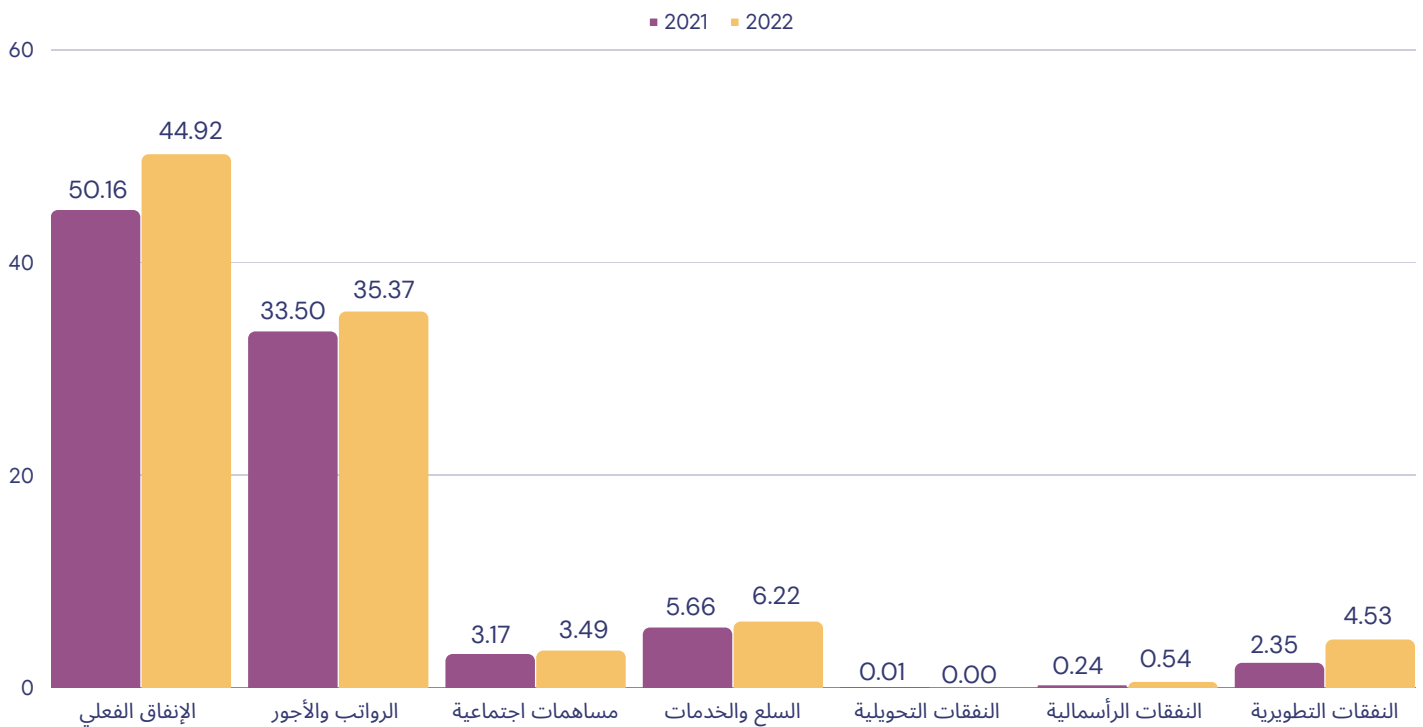
وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2021 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل (44.9) مليون شيكل، من أصل (16,120.3) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2021، أي ما نسبته (0.28%) من إجمالي النفقات.<sup>2</sup>

### مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2021 لوزارة العمل / بالمليون شيكل

النسبة بين 2022/2021	الإنفاق الفعلي 2022 / بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2021 / بالمليون شيكل	البند
%105.6	35.37	33.50	الرواتب والأجور
%110.3	3.49	3.17	مساهمات اجتماعية
%110.0	6.22	5.66	السلع والخدمات
%0.0	0.00	0.01	النفقات التحويلية
%223.9	0.54	0.24	النفقات الرأسمالية
%192.6	4.53	2.35	النفقات التطويرية
%111.7	50.16	44.92	المجموع

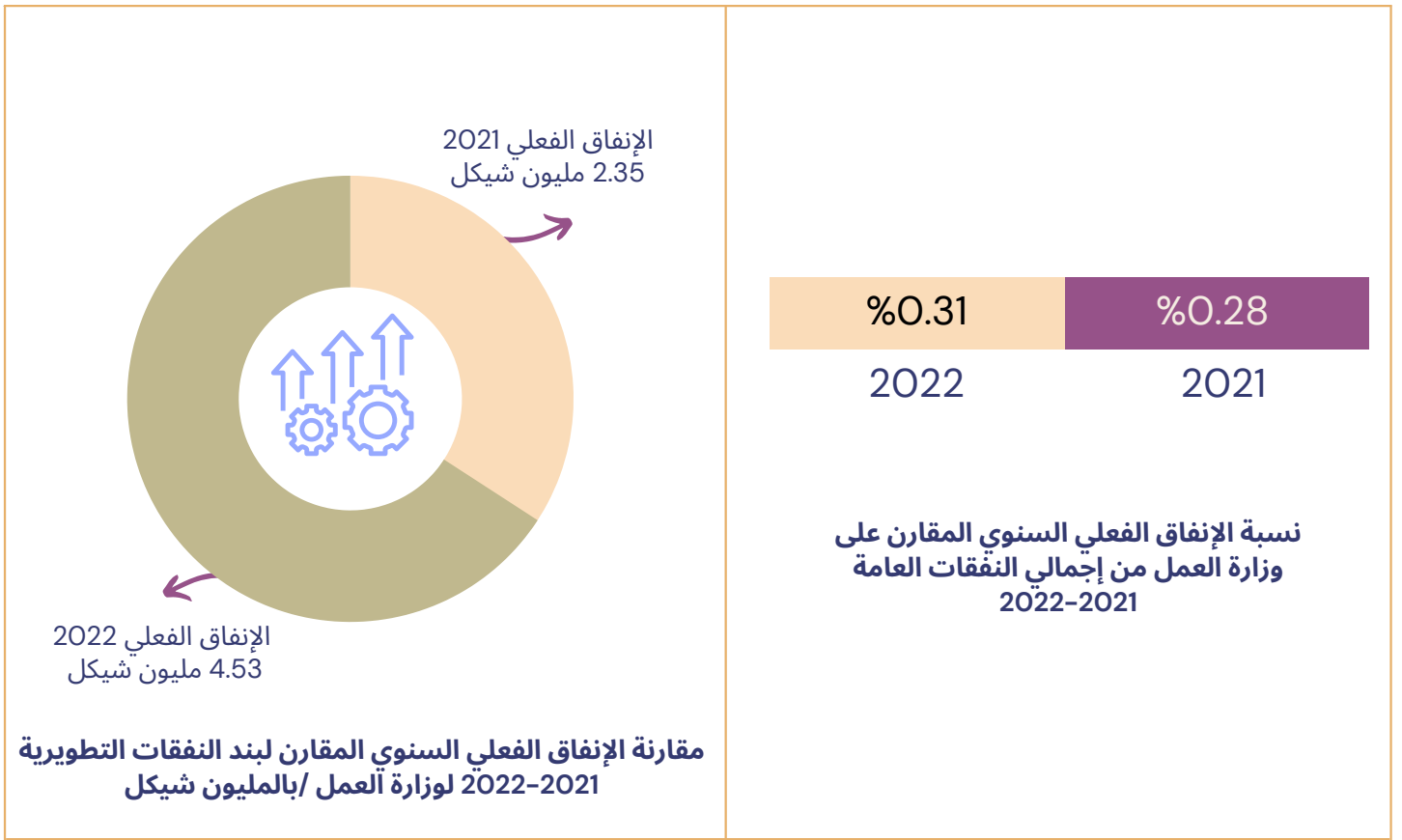
البيانات أعلاه على أساس الالتزام.

### مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2021 لوزارة العمل وتبعاً للبنود / بالمليون شيكل



الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعاً لتقارير وزارة المالية الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة العمل والشركاء.

[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون اول 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 كانون ثاني 2023، جدول رقم (ب5)  
 [2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون اول 2021، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 2 شباط 2022، جدول رقم (ب5)



### تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة العمل 2022-2021:

**أولاً:** كان الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة العمل في العام 2022 أعلى من الإنفاق الفعلي 2021، وبنسبة محدودة، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي نصف السنوي 2022 بمبلغ (5.23) مليون شيكل عمّا كان عليه في ذات الفترة من العام 2021، وبنسبة (111.7%) عمّا كان عليه في العام 2021.

**ثانياً:** ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة العمل خلال العام 2022 من إجمالي النفقات، عمّا كانت عليه في العام 2021، من نسبة (0.28%) من إجمالي النفقات في فلسطين، إلى (0.31%)، وهي نسبة زيادة طفيفة، لا تتناغم ودور وأهمية وزارة العمل في قيادة قطاع الأعمال في فلسطين.

**ثالثاً:** ارتفع الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية في العام 2022 مقارنة مع العام 2021، وأن كان بنسب محدودة. ويعود ذلك إلى الارتفاع الطبيعي في الرواتب السنوية بحكم القانون ووجود العلاوة السنوية، وترقيات الدرجات الخاصة بالموظفين مطلع العام 2022.

**رابعاً:** ارتفعت النفقات التطويرية في العام 2022 عمّا كانت عليه في العام 2021، من (2.4) مليون شيكل إلى (4.5) مليون شيكل. ورغم أن الارتفاع إيجابي، إلا أنه ما زال دون المأمول، خاصة وأن النفقات التطويرية المقدره لوزارة العمل في العام 2022 قدرت بـ (32) مليون شيكل.

**خامساً:** ما زال الإنفاق على النفقات الرأسمالية محدوداً، وإن ارتفع عمّا كان عليه في العام 2021. سادساً: ما زال بند الرواتب والأجور يستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي لوزارة العمل إن كان في العام 2021 وبنسبة (75%) أو في العام 2022 وبنسبة (71%) من النفقات الفعلية المخصصة لوزارة العمل.

إن نسبة الإنفاق الفعلي المنخفضة على النفقات التطويرية تلقي ظلالاً سلبية على البرامج والمشاريع ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي، والتي خصص لها موازنات مرتفعة ضمن النفقات التطويرية مثل خلق فرص مستدامة للعاملين والعاملات في المستوطنات، بقيمة 10 مليون شيكل، حيث أن الإنفاق الفعلي على النفقات التطويرية لا يغطي هذه البرامج والمشاريع.

## نتيجة:

يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للعامين 2021 - 2022 أن الإنفاق الفعلي على وزارة العمل ارتفع، ولكن بنسبة بسيطة، سواء كان على صعيد المبلغ الفعلي المنفق أو النسبة من النفقات الإجمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك فإن الرواتب والأجور ما زالت تستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل، في حين أن النفقات التطويرية ورغم الارتفاع في الإنفاق الفعلي عليها، إلا أنه ما زال محدوداً، ودون مستوى النفقات التطويرية المقدرة، مما يعطي مؤشراً سلبياً على مدى إنفاذ وتطبيق المشاريع التطويرية، ومنها المشاريع المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي.

## مصطلحات هامة

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارات.
- **المساهمات الاجتماعية:** هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث مثل دفعات لمساعدة الفقراء.
- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... إلخ).
- **النفقات التطويرية:** هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات المحاسبية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.